

العنوان:	ندوة : الفكر السياسي المصري المعاصر "المؤتمر السنوي الخامس عشر للبحوث السياسية"
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
مؤلف:	مصر. جامعة القاهرة. مركز البحوث والدراسات السياسية(عارض، معد)
مؤلفين آخرين:	عزباوي، يسري أحمد(عارض، معد)
المجلد/العدد:	مج 2, ع 6
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	ربيع
الصفحات:	289 - 294
رقم MD:	331533
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الأحزاب السياسية، مصر، الفكر السياسي، العصر الحديث، البحوث السياسية، الحركات الإسلامية، النظم السياسية، الاشتراكية، العلاقات الخارجية، السياسة الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/331533

ندوة: الفكر السياسى المصرى المعاصر

”المؤتمر السنوى الخامس عشر للبحوث السياسية“

مركز الدراسات والبحوث السياسية - جامعة القاهرة

١٦ - ١٨ فبراير ٢٠٠٢

مصدرين بالأساس: إما من الذات، أو من التأثيرات الفكرية الوافدة من الخارج.

وقالت أيضا أنه بتدقيق النظر سوف نجد أن فكرة "المتوسطية" وكيفية ظهورها فى الفكر السياسى المصرى هى محصلة لتفاعل واقعى ما بين حقيقة مادية وموضوعية فرضها الامتداد والتواصل الجغرافى، وتحولت إلى حركة سياسية معلنة تتبناها الدولة المصرية، وتحرض على الاندماج سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مع الطرف الأوروبى. وهى تتفق مع "الشرق أوسطية" فى المقدمات، ولكنها تختلف عنها فى النتائج، فالشرق أوسطية التى دعت إليها إسرائيل، وأيدتها الولايات المتحدة، تنهض على انتزاع دور الدولة المركزية من مصر لصالح إسرائيل.

وأكدت على الصعوبات التى تكتنف تعريف مفهوم المتوسطية، على الرغم من

الفكر السياسى المصرى المعاصر، كان موضوع المؤتمر السنوى الخامس عشر للبحوث السياسية الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وحضره نخبة من أساتذة العلوم السياسية والمتخصصين فى مصر.

وأكدت الدكتورة نازلى معوض أحمد من خلال الورقة التى قدمتها "المتوسطية فى الفكر المصرى الحديث: من جدل حول الهوية إلى إدارة إقليمية" على أن الفكر السياسى هو أعلى وأعمق تعبير عقلى عن ثقافة المجتمع، كما أنه أرفع تجسيد كتابى واتصالى لخصائص البناء الاجتماعى المعين، وذلك فيما يتعلق بتحليل ماهية العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم فى حقبة تاريخية محددة من تاريخ الجماعة محل التحليل. وأن الفكر السياسى لا ينبع إلا من

وجود العديد من المحاولات لتعريف المفهوم. بعضها نابع من الخبرة المصرية، والآخر نابع من الخبرة الغربية.

ومرت الهوية المصرية بمتواليات تاريخية منطقية، تشابكت وتفاعلت التطورات والأحداث السياسية والاجتماعية التي عايشتها مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وتداخلت واختلطت إلى حد كبير بالقضايا الفكرية والصراعات التي دارت حولها، واحتلت مصر مكاناً بارزاً فى متواليات الصراع والمواجهة الحضارية بين الشرق والغرب.

وكانت فكرة المتوسطية "فى نظر أقطاب تيار الجماعة الإسلامية: تعنى الحضارة الأوروبية الغربية، ومن ثم رفض قيمها الفكرية، وسلوكياتها، ونمط حياتها.

وقدم دعاة تيار القومية العربية المصريون طرحاً فريداً عن الفكرة المتوسطية وأوضحت أن السياسة الخارجية المصرية شهدت منذ بداية التسعينيات، وخصوصاً منذ عام ١٩٩١، تفعيلاً لدانرتها المتوسطية باعتبارها إحدى دوائر ومجالات الحركة الخارجية لمصر، وتحت تأثير مجموعة من المتغيرات العالمية والأوروبية والإقليمية، حدث تطور جذرى فى سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه المتوسط، حيث أشارت قمة المجلس الأوروبى والتي عقدت فى لشبونة فى يونيو ١٩٩٢، إلى أن شرقى وجنوبى البحر المتوسط، بالإضافة للشرق الأوسط، هى مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبى فى إطار الأمن والاستقرار الجماعي.

هذا وقد بدأت المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى والأوروبى فى مطلع عام ١٩٩٥، ومنذ ذلك الحين عقدت أكثر من ٣٠ جولة من المفاوضات والمشاورات، المصرية - الأوروبية، حيث أخذت أشكالاً تنظيمية عدة.

هذا وقد استمر الجدل فى العقل المصرى حول السياسة المتوسطية لمصر، ما بين المعارض والمؤيد للتوجه المتوسطى لمصر.

ومن جانبه، أكد الدكتور محمد صفى الدين خربوش أن التيار القومى فى الفكر السياسى المصرى المعاصر الذى يتبنى وجهة النظر التى ترى أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية وأن حدود الهوية السياسية للمصريين تتعدى العمومية القطرية إلى باقى المنطقة العربية. وثمة من يرى أن مفهوم القومية لم يرد فى التراث الإسلامى، لذلك لا يجوز طرحه كأنه من المفاهيم التراثية القديمة. هذا ولم توجد فى المنطقة العربية مدرسة مستقلة للفكر السياسى العربى حتى انبثقت القومية كقوة أيديولوجية فى نهاية القرن التاسع عشر.

ويعتبر الطهطاوى - من وجهة نظر البعض. إمام القائلين بالفكرة المصرية حيث ظلت فى وجدانه وعقله هى الوطن الذى يقصده ويهدف إلى تغييره.

ومر فكر الطهطاوى حول الوطن بمرحلتين، الأولى لم تكن النتائج النهائية لمشروع محمد على السياسى الطموح وعلاقته بالدولة العثمانية قد اتضحت، وكانت الأفكار الأوروبية حول الوطن والقومية والامتداد التاريخى الفرعونى لمصر قد وجدت طريقها إلى فكر الطهطاوى. ويعتبر الطهطاوى أول كاتب حلل فكرة الأمة المصرية بمفهومها الحديث.

وأكد أن أمر الهوية العربية محسوم فى الشرق تقريبا منذ اندلاع الثورة العربية الكبرى، فى ١٩٣٣ نلح أول معركة حول العروبة بمفهومها الحديث بين كبار المثقفين، وذلك عندما أشار د. طه حسين فى إحدى مقالاته إلى العرب باعتبارهم ضمن غزاة مصر الأجانب. وقد دافع عن

عروبة مصر عدد من المثقفين كان أبرزهم عبد الرحمن عزام وأحمد حسن الزيات، ومهما يكن، فإن المضمون القومي للبعد العربي لمصر، لم يتبلور بشكله الحالى إلا على يد "جمال عبد الناصر" الذى استبدل بوحدة "وادي النيل" اتجاهها عربيا شاملا جعله صاحب النداءات القومية على طريق الفكر القومي، منذ منتصف خمسينيات هذه القرن. ومثلت هزيمة ١٩٦٧، ثم وفاة جمال عبد الناصر ضربة قوية للتيار القومي فى الفكر السياسى المصرى لأسباب كثيرة، كان من أهمها أن جمال عبد الناصر لم يترك حزبا أو تنظيما قوميا ذا شأن.

وجاء تحالف الرئيس السادات مع القوى المحافظة محليا من القيادات الإسلامية، وإقليميا - السعودية ودول الخليج، ودوليا - الولايات المتحدة والقوى الغربية - ليزيد من اغتراب وتطرف الرؤية القومية، فتزداد تمسكا بسياسات عبد الناصر تمييزا لنفسها عن السياسات الساداتية.

وأخيرا، أكد الدكتور صفى الدين أن التيار القومى المصرى المعاصر مازال أسير كثير من المسلمات التى تمت صياغتها إبان المد القومى الناصرى، وما تزال بعض المعضلات مستعصية على الحل بالرغم من تغير الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

بيد أن الدكتورة هالة كمال، أكدت أن الحركة النسائية المصرية بدأت منذ مظاهرات ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطانى التى تفجرت عقب نفي سعد زغلول ورفاقه من البلاد فى أعقاب تصاعد الخلاف بينه وبين سلطات الاحتلال. أو إرجاع الأسس الفكرية لتنامى الوعى النسوى وحقوق المرأة إلى جهود مفكرين مصلحين من أمثال جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده وقاسم أمين. وأكدت أن

مظاهرات ١٩١٩ استظل فى ذاكرتنا الجماعية هى "المظاهرات الأولى لنساء مصر" وقد صاحبها بيان احتجاج وقعت عليه عديد من النساء من بينهن السيدة صفية زغلول وهدى شعراوى وحرمة حسين رشدى باشا رئيس الوزراء، وتشير المصادر التاريخية الرسمية وغير الرسمية منها إلى تنامى الوعى النسوى وتعبير النساء المصريات عن هذا الوعى بداية من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وتزامن طرح قضية المرأة مع قضية تحديث المجتمع، ونشأت علاقة وثيقة بين تحديث المجتمع وتحسين وضع المرأة، وبين النهوض بالوطن والنهوض بالمرأة. هذا وقد قامت الصحافة النسائية بالدور الأكبر فى إثارة القضايا للجدل والنقاش، وأدت إلى قيام حركة فكرية حول قضايا المرأة والمجتمع. وقد ظلت قضية تعليم النساء هى ذات الأولوية خلال الحركة النسائية المصرية. وأشارت الدكتورة هالة إلى أن أهم مطالب المرأة المصرية هى المساواة من حيث حق التعليم والعمل، حقوق النساء فى إطار قانون العمل، والحقوق السياسية إلى جانب حقوق الأحوال الشخصية التى كانت ومازالت هى الألباب حركة وتغييرا. ومع تزايد وتعدد قنوات العمل النسوى الثقافى والاجتماعى عبر الصحافة والجمعيات تشكل تيار معرفى جديد يساهم فى بلورة وانتشار وعى نسوى جماعى دفع بنساء مصر إلى نقد أوضاعهن والسعى نحو تغيير أحوالهن الاجتماعية، والتمتع بقدر أكبر من الحقوق. هذا ويتخذ نشاط الحركة النسائية فى العقود الثلاثة الأخيرة شكل لجان المرأة فى الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية. ومن الجدير بالملاحظة أن بدايات العمل النسوى التى ارتبطت بالعمل الثقافى والاجتماعى من خلال الصحافة والجماعات التى ساهمت فى تدريب تلك النساء على مبادئ العمل السياسى.

ومن جانب آخر، أشار الدكتور إبراهيم نصر الدين أن الهوية الأفريقية لمصر حددها كتاب فلسفة الثورة، فهي الدائرة الثانية من دوائر العمل السياسى الخارجى، والسياسة المصرية تولى اهتمامها بهذه الدائرة منذ قيام الثورة وحتى الآن، وقد انعكس هذا التوجه على حجم ومضمون الدراسات الأفريقية فى مصر، وعلى الرغم من ذلك، فإن التوجه نحو أفريقيا قد تأثر بالتوجه العربى وبالصراع العربى الصهيونى.

هذا وقد اتخذت ثورة ٢٣ يوليو منذ قيامها موقفاً راندا فيما يتعلق بحق تقرير المصير والاستقلال عندما سلمت بهذا الحق للسودان التى حصلت على استقلالها عام ١٩٥٦، مبادرة مصر إلى تقديم الدعم بكافة أنواعه فى كل المحافل لحركات التحرر الأفريقى فى نضالها. وقد وصف أحد الباحثين قرار منظمة الوحدة الأفريقية فى قمتها الأولى بالقاهرة عام ١٩٦٤، والذى يطالب الدول الأفريقية باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم السعى لتغييرها بالقوة. بأنه يشكل "مبدأً قدسية الحدود".

وقد ركزت معظم الدراسات الأفريقية فى مصر طوال فترة الحرب الباردة على دراسة قضيتين أساسيتين فى إطار النظم السياسية والأفريقية، وهما قضية الحزب الواحد، والنظم العسكرية فى أفريقيا، وأن الأجنحة البحثية للباحثين المصريين فى الشؤون الأفريقية لم تصل حتى الآن إلى تبنى الأجنحة الغربية التى طرحت مع انتهاء الحرب الباردة.

إما إصلاح جامعة الدول العربية فى الفكر السياسى المصرى، فكان عنوان البحث الذى قدمه الدكتور أحمد الرشيدى، فتحدث عن قضايا إصلاح جامعة الدول العربية فى الفكر السياسى المصرى وبصفة خاصة آلية صنع القرار وعلاج القصور

فى البناء المؤسسى القائم على وجه الخصوص. الجهاز القضائى، جهاز (مؤتمر القمة)، آلية عربية لحقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى تصحيح شكل العلاقة فيما بين جامعة الدول العربية وغيرها من مؤسسات العمل العربى المشترك وهى التجمعات العربية الجزئية، والمنظمات العربية المتخصصة، وأخيراً علاقة جامعة الدول العربية بالمنظمات العربية غير الحكومية.

وحول ضرورة البحث عن نظام فعال لتسوية النزاعات يطرح الفكر السياسى المصرى أفكاراً تتعلق بصلب ميثاق جامعة الدول العربية، وعلى ضرورة إسقاط وسيلة التحكيم كإحدى وسائل التسوية السلمية للنزاعات.

كما وأكد أيضاً على ضرورة تطوير نظام الجزاءات وتطويع مبدأ السيادة، وأشار إلى ثمة اتجاهات رئيسية ثلاثة سادت الفكر السياسى المصرى، والعربى بشأن مستقبل الجامعة، حيث يرى الأول إلغاء الجامعة وتصفيتها، لأنها فشلت فى تحقيق أهدافها، والثانى المحافظة على بقائها مع الدول العربية لأنها تعزز العمل العربى المشترك، وأما الاتجاه الثالث وهو الأكثر واقعية، والذى يرى وجوب مبادرة فورية تعمل من أجل تطوير الجامعة وتدعيم أجهزتها ومؤسساتها، وذلك من خلال تعديل الميثاق على نحو يكفل لهذه المنظمة العربية الفاعلية فى تحقيق أغراضها وتخويلها السلطات والصلاحيات اللازمة لذلك.

وحول العلاقات الإيرانية فى الإدراك السياسى المصرى، أشار الدكتور محمد السعيد إدريس أن التفاعلات بين مصر وإيران ومعظم الدول فى الشرق الأوسط خضعت طيلة النصف الثانى من القرن العشرين لأربعة محددات رئيسية كانت الأكثر فعالية فى التأثير على أنماط

والتفاعلات في الإقليم وخاصة مصر وإيران بين علاقات تعاونية وأخرى صراعية أثرت بدرجة كبيرة على تشكيل الإدراك المتبادل بين البلدين، وهذه المحددات هي خصوصية النظام الدولي، تأثير الدول الحليفة وطبيعة مصالحها في الإقليم والأيديولوجيا الوطنية الحاكمة وخصوصية نظم الحكم، وأخيراً إدراك الدور الإقليمي وحدود هذا الدور.

وأخيراً أكد الدكتور محمد أدریس علی أن مصر وإيران في مقدورهما جعل العولمة وحوار الحضارات وسيلتين للتعاون الثنائي على مستوى التفاعلات الدولية والثنائية والإقليمية، وإمكانية النهوض بالعلاقات الإقليمية بمشاركة مصرية وإيرانية فعالة لدعم نضال الشعب الفلسطيني، وللوصول إلى نظام أممي إقليمي في الخليج تلعب فيه إيران دوراً أمنياً ضمن إطار ربط هذا النظام بالأمن القومي العربي. وإلى جانب هذا كله، فإن آفاق التعاون الاقتصادي والثقافي واسعة شرط امتلاك القرار السياسي السليم للنهوض بمثل هذه العلاقات.

وعن تركيا في الفكر السياسي المصري، أشارت الدكتورة باكينام الشوقاي إلى صعوبة منهجية في تحديد المقصود بالفكر السياسي المصري الذي اعتمدت عليه الدراسة لاستقصاء صورة تركيا وكيفية إدراك العقل المصري لها، حيث واجهت مشكلة التعدد والتنوع ما بين التيارات السياسية المختلفة، بل والتطورات الحادثة داخل كل تيار، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك بأحاساساً عاماً بالتشابه والتقارب فالدولتان متشابهتان ومتقاربتان في العديد من الخصائص والقدرات. وأن الخبرة التاريخية تؤكد ذلك حيث أن علاقة الدولة العثمانية مع مصر ما هي إلا تاريخ ملئ بالوفاق والخلاف. وهذا وقد أجمع المحللون على أن العلاقة مع تركيا علاقة لا فكاك منها فرضتها حقائق الجغرافيا والتاريخ، فخلقت علاقة عضوية جيوبوليتيكية والدليل فشل محاولات الجانب التركي عقب قيام الجمهورية للابتعاد عن العرب، فتركيا شاعت أم لا، هي جزء من عالم الشرق الأوسط الذي يشكل العرب ساحته الكبرى، وهي لا تستطيع التوصل

وظهر تأثير هذه المحددات واضحاً على مجمل أنماط العلاقات والتحالفات بين القوى الإقليمية الكبرى الست في إقليم الشرق الأوسط (مصر وإيران وتركيا والعراق وسوريا والسعودية). فقد كانت إيران وتركيا والعراق (ملكية) أصدقاء الولايات المتحدة وبريطانيا أكثر ميلاً للتحالف والتقارب، وكان حلف بغداد ثمرة هذه العلاقات. كما أن إيران وتركيا كانتا أكثر استعداداً للتقارب مع إسرائيل كدولة إقليمية منبوذة.

وعن عناصر الإدراك المصري لإيران، أكد الدكتور أدریس أن هذه المدركات تتمثل في ثلاثة عناصر وهي "الإدراك المصري للمجتمع والدولة والدور الإقليمي لإيران، والإدراك المصري للعقبات التي تعرقل تطوير العلاقات مع إيران، وأخيراً الإدراك المصري لآفاق ومستقبل العلاقات المصرية - الإيرانية، وذلك من خلال دراسة وتحليل الكتابات والتحليلات الصادرة عن مؤسسة الأهرام المصرية عن العلاقات المصرية الإيرانية التي تتم عن وجود إدراك إيجابي مصري للدولة والمجتمع والدول الإقليمية لإيران. يتنامى مع تطوير العلاقات بين البلدين. وعلى الرغم من وجود درجة عالية من التوافق والانسجام بين كل من الرؤية الرسمية (رؤية الرئيس مبارك ورؤية مستشار الرئيس. ورؤية وزير الخارجية). ورؤية النخب المصرية لهذه المعوقات

عنه مهما أرادت. بل أن الغرب بعد سنوات طويلة من إعطاء الظهر التركي للعرب مازال يضع تركيا في سلة واحدة معهم.

وتعتبر إشكالية الحضارة والارتباط مع الغرب ذات أهمية محورية في السياق التركي، وتترك بصمة واضحة على رؤية العالم الخارجي ومن بينه مصر لتركيا.

وأكدت الدكتورة باكينام أيضا على المحاولات الأكاديمية لليهود للتأثير على تركيا وسياساتها خاصة على فكر ضباط الاتحاد والترقي الذين ساندوا الفكرة القومية وترجمت في الواقع التركي إلى دعوى لتجميع الترك في دولة عالمانية واحدة وهي الطورانية. وأخيراً هناك شبه إجماع بين المفكرين المصريين على توافر مناخ أزمة الهوية في تركيا الذي تتعدد جوانبه سياسياً واجتماعياً وثقافياً وخارجياً أيضاً.

وتشارك الرؤى المصرية الأكاديمية مع الرسمية في العوامل المشتركة بين العرب وتركيا أكبر بكثير بالمقارنة بالمختلف حولها، إذ أن المشترك بينها أصيل وعميق ومتمثل في الدين والتراث والتاريخ وفي الجغرافيا، بينما المختلف حوله عارض ومتغير.

وعن تطور الفكر الاشتراكي في مصر ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ أكد الأستاذ عبد الغفار شكر أن الفكر الاشتراكي في مصر تطور خلال السنوات الثلاثين الأخيرة على ضوء ما قام به من مراجعة لمواقفه السياسية السابقة وتقييمه للتطورات على الصعيد الدولي وفي المجتمع المصري، ابتداء من فشل جهود التنمية الوطنية المستقلة، ليس في مصر فقط بل في كثير من دول العالم الثالث، وتساعد المديونية الخارجية لهذه الدول ومن بينها مصر مما أوقعها جميعاً في إطار التبعية الاقتصادية والسياسية، ورضوخها لتوجيهات الدول الدانئة والمؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق

النقد الدولي والبنك الدولي بتنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق وإلغاء كافة القيود التي تحول دون اندماج اقتصاديات هذه البلدان ومن ضمنها مصر في السوق الرأسمالي العالمي.

أشار الأستاذ عبد الغفار أيضاً إلى أن متابعة تطور الفكر الاشتراكي المصري في السنوات الثلاثين الأخيرة تعد جهداً جماعياً ومؤسسياً، لتعدد القضايا واتساع ساحة الصراع الفكري والسياسي وتعدد أطرافه.

كما أكد على أن الفكر الاشتراكي لم ينشغل كثيراً بتوضيح المقصود بالاشتراكية خاصة وأن المهام المباشرة المطروحة عليه لم تكن بناء الاشتراكية بل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وجوهرها تحقيق التنمية المستقلة وكانت ثورة يوليو ٢٣ تهتدى بالميثاق الوطني الصادر سنة ١٩٦٢ الذي تحدث عن الاشتراكية باعتبارها كفاية وعدلاً وحدد أسسها العامة.

وأخيراً أكد على أن اشتراكية المستقبل لا بد لها أن تلجأ إلى التأميم إذا أرادت أن تزيل عدوان الخصخصة وأن تلجأ إلى مصادرة ثروات الفئات التي أثرت بطريقة غير مشروعة على حساب الشعب من تجار المخدرات والسوق السوداء وتجار العملة والعقارات وأمالك الرأسماليين الذين يثبت أنهم هربوا أموالهم إلى الخارج وتبقى بعضها في مصر.

■ متابعة

يسرى أحمد عزباوى